الانوفيلس

يغزو ثلاث محافظات ويتهيأ لاكتساح البقية

برنامج الملاريا . .
مكافحة مع وقف التنفيذ!!

■ لا فـرَق الرش وصلت.. ولا الطواريئ أسعفت أحداً!

في منَطقتي «شفاء» و«الملاحيط» الواقعتين ضمن محـافظة صعدة.. داهمت «الانوفيلس» المواطنين ليلاً وأصابت العشرات بأعراضها الخبيثة.. البعوض الذي روع السكان هناك قبل أسبوع ونيف من الآن لم يحرك له البرنامج الوطني لمكافحة الملاريا ساكناً! وباستثناء مبلغ رمزي وجه مدير البرنامج بصرفه تحت مسمى «طوارئ».. «لم يذكر في بنود اللائحة المالية للبرنامج ميـزانية معتـمدة»!.. وهذا المبلغ مازال حـبيس أدراج صندوق البرنـامج حتى اللحظة، ولم يصل منطقة الوبـاء فيما عـشرات المرضى المصابين بحمى الملاريا مازالوا عرضة لدغ البعوض والاهمال.

فـاروق ثابت

إيقاف الرش وانعدام الخطط المنظمة سهل عبور أسراب البعوض

ليست المشكلة حكراً على الملاحيط» و«شـفـاء» وإنما على مـعـظم المديريات الساحلـيـة والوسطى والجـبـلـيـة من المناطق اليـمنية المقسـمة ضمن خارطة وزارة الصـحـة في مكافـحـة الأمـراض وأماكن انتشارها وتواجدها.

ولأن انثى «الانوفـيـلـس» لا تسـتـثني أحـداً أمامـها، فـقد بدأت هـجـومـهـا على المناطق السـاحـيـة والوسطى مع ولوج صيف العـام الجاري وظهـرت بشدة في مـحـور تهامـة الذي يشـمل مـحـافظات الحديدة وحـجـة وصـعـدة المتـضمنة ٤٦ مديرية.. في منتصف مايو الجاري داهم الملاريا مديرية «سلم» في محافظة حجة خلَّـف مـوجـــةَ من الحـــمـى والمـرض للمـئات من القـاطنين في هذه المديرية وزاد حـدة الآثار الناجمـة عـن هذا المـرض مـع ضـآلة الخـدمـات الصحية وشـحـتـهـا الأمر الذي دفع بمدير مـديـرية «السلم» بتحرير مذكرة عاجلة الى مـحـافـظة حجـة تناشـدة التـدخل في وضـع الحـلـول وتوفـير ما يتـرتب.. شـاكيـاً في رسالتـه الـتي حـــصـلـت «الميثاق» على نسخة منهـا «توقيف عـمليـة مكافحـة حشـرة البـعوض المسـبـبة لنقل مـرض الملاريا والمنتشرة بصورة مخيفة».

□ «الملاريا» فيروس خطير تفرزه أنثى بعـوضة «الانوفـيلس» من لعابهـا اثناء لدغها جلد الضحية ليسري الفيروس في دم الشخص ممهداً لدورته في الدم فارزاً وراءه سموماً تصل الى الدماغ في جسم الانسان خلال فـتـرة لا تتجاوز ٢-٣ أيام حـينهـا تبدأ أعـراضـهـا بالقشـعـريرة والحـمى الشـديدة وآلامـــاً في المفـاصل والرأس ومن ثم فـقـد الشـهـيـة للطعـام تماماً.. وهذه الأخـيرة المتـعلقة بفـقدان الشـهـيـة بشكل كلي لدى المريـض هي المرحـلة الأخـطـر الـتي اذا لـم يجـــد المصـــاب من يرغمـه على الأكل ولو لشيء يسير تسـتحوذ السـمـوم على جـمـيـع أجزاء الجسم وغـالبـاً ما تفتـك بالمريض ميـتاً في حـال الوصـــول الى هذه المرحلة المخيفة.. ومن هنا يـكـمـن الخطـر فـي هـذا الفـيـروس القـاتل الذي يبسط جناحـيه في مناطق عـدة مـن اليـمن خـاصـة النائيـة منها والبـعيـدة عن خـدمات الرش التي لا توجـد بكثرة حتى في أواسط المدن.

□ الدكـتـور عـبـدالـرحـيم الشميري -مدير فرع البرنامج الوطني لمكافحة الملاريا في مـحـور تهامة قـال حـول «الـطـوارئ» خـارج الـبند: اقـتـرحنا أن يحدد بند خـاص بالطوارئ بحـيث تسـتطيع أن تصـرف بسـرعـة، ولأنه لا يوجـد هذا البـند في الميـزانيـة الخاصة بالبـرنامج الوطني فإن المعاملة تحـتـاج الى وقت.. رفـعنا مـذكـرة الى المدير العام بخـصوص هذا البـلاغ حول بعض الحـالات في صـعـدة، وضـرورة مـواجـهـة ذلك في أسـرع وقت وبصـــورة طارئة فـاسـتـجاب المدير ووجـه بصرف مـبلغ ثلاثمـائة واربع وعشـرين ألف ريال من صندوق البـرنامج ومـازلنا نتـابع أمين الصندوق لصرف المبلغ منذ تلقينا البلاغ قبل أسبوع تقريباً!

□ وفي الوقت الذي بدأ فيه فصل جديد لمسلسل قـوي من هجـوم اقـوى لملاريا ظهـرت مع بداية فـصل الصـيف للعـام الجـاري ٢٠٠٦م، مـايزال البـرنامج الوطني عـالقـاً في سلسلة من المشـاكل والمعضـلات التي عزلتـه تماماً ربما عن محيطه الذي وجد من أجله حينما غاص في دوامة ومعترك من الخلافات على ما يبـدو بين مديري الـفروع في المحـافظة وقيـادتهم حول قضـايا ومسائل مـالية بعيدة عن «مكافحة الملاريا» ومسائل قد يفهم منهـا الكثير أن فـساداً مستـشرياً وراءها والمواطنين يدفعون الثمن!

□ عـبـداسـلام العـاقل- مـدير عـام البـرنامج الوطني لمكافحـة الملاريا نفى أن يكون ثمـة خـــلاف بينه ومـديري فـروعـه وقـال: يا أخي تعـاملوا مع الموضوع كأننا في صندوق اجتماعي.

وأضاف: أولاً مـكافحة الملاريا تعتـمد على ثلاث اسـتراتيجـيات مـهمـة أولها الرش بالمبـيـد بالأثر البـاقي لـلمناطق المسـتـهـدفـة في المناطق الموبوءة، واسـتـخدام الناموسيات المشبعـة للأمد الطويل «٥ سـنوات»، والتـشـخـيص السـريع الصـحـيح والمتبـوع بالعـلاج الفوري السليم، وهذه الاسـتراتيجـيات وفقـاً لمنظمة الصحـة العالمية لا تعتـبر الرش اليرقي وسـيلة مكافحـة لبـعوض الملاريا كـوسـيلة فـعـالة ومـجـدية وبالإمكـان الرجـوع الى كـل أدبيـات منظمـة الصـحـة الـعـالميـة، وتقـارير الاشـراف من المناطق التي كـان يجـري فـيهـا الرش اليرقي تشـير الى تقـاعس العاملين وعدم انتضـامية الاشراف، مع الاشـارة الى أن الاشـــراف والرش وإن كانا جيداً فإن نسبة الكفاءة والفعالية لا تساوي ٤٠٪ من عملية المكافحة.

وذكـر العـاقل: أن مكـافحـة الملاريا في تهامة ومـوسم الانتقال هو شـتوي يبدأ في أكـتـوبر وينتـهي فـي ابريل من كل عام، ولأن انثـى بعوضة «الانوفـيلس» تحـتاج أن تعيش في ارتفـاعات لا تزيد عن «١٥٠٠» مـتـر عـن سطح البـحـر «كـفـاءة الناقل» فـهـي لا تسـتـطيع أن تعـيش في درجة حـرارة أكثر من ٣٢ درجة مئوية وأقل من ١٦ درجة مئوية الى جانب كونها غير قادرة على الـعـيش في المناطق ذات الرطوبة العـاليـة، لافتـاً أن درجـة حـرارة الجـوفي مـحـور تهامـة حـاليـاً تمنع الرش، حـيث أن اسـتـمـرار المكافحـة بـالمبـيدات ضـار ويحـتـاج الى امكانات وأياد عاملة والمفـترض مكافحـته في المواعـيـد المحـددة، ومـواسم الانتشار فقط.

□ مدير برنامج مكافحة الملاريا أشار الى أن المسئولين في الرش اليرقي لا تقع على برنامجه فـحسب مبرراً ذلك بالقـول: عندمـا انتشـرت حـمى الضنك عام ٢٠٠١م، فـإن البرنامج قـام بالرش في المناطق المستهـدفة الى جانب وزارة الزراعـة والمساهـمة في العـمليـة التي أوقفـتها الزراعة حـاليـاً في الوقت الذي مازالت فيـه أعمال الرش قائمـة من قبل البرنامج.

وأضاف: وزارة الزراعة والاشغال هي المعنية بمكافحة كافة انواع البعوض ما عدا انثى بعوض «الانوفيلس» العربي.

وتابع: فـي الصـيـف الظروف الحارة قـادرة على قتل البـعـــوض لذا لا داعي لأن نقوم بأعمال الرش مـــراعـــاة لـظروف شـــخـصـيـــة ومن ثم نتسبب بكارثة بيئية.. إن مـا نقـدمـه يأتي في اطار الموارد المحدودة مـع الأخذ في الاعـتـبـــار النتـــائج المرجوة من التدخل والكلفة المالية المطلوبة.

□ ١٢ مليـــون ونيـف من السكان واقـعـون في دائرة انتـشـار البـعـوض وأمـاكن ظهوره وتـكـاثره ما يعـرضهم للاصـابة في كل مـوسم تكاثر غيـر أن جهود مكافحـة الملاريا على ما يبدو لا تكافح شـيئاً في ظل الكم المـهـول من اليـرقـات وزيادة المرضى والمصـابين بل والوفاة نتـيجـة هذا البعوض القاتل كـلما اتجهنا صوب الريف حيثـما ضآلة الخدمات الصـحية وقلة الوعي وغياب مكافحة الملاريا!

على أطلال «الحكومة الالكترونية»
حكاية ١٠ مليون دولار لبرنامج وطني دفنه الاهمال

■ أطلال الكترونية تحكي قصة مشروع طموح دُفن في أدراج الاهمال بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومـات.. إنهـا أطلال «الحكومة اليـمنيـة الالكتـرونية»، ذلك الموقع المـهمل الذي تحـول من مشروع بحجم «البرنامج الوطني لتقنية المعلومات» الى مجرد نافذة الكترونية مهملة ووثيقة الكترونية شاهدة على تعثر البرنامج الوطني وتوقف العمل فيه..

تحقيق : ماجد الجرافي - فواز غانم

مـاذا يقـدم مـوقع «الحكومـة اليـــمنيـــة الالكتـــرونيـــة» لمتصفحيه..؟! الجواب بكل بساطة لاشيء..!!!

ان أبسط تـعـريف لمفـهـوم «الحكومـة الالكترونية»«الحكومة الالكترونية» يجمع عليه الخبـراء في جميع دول العـالم هو : تقديم الخـدمات الحكومـية للـمواطنين الكتـرونيـاً بالاضـافة الى تبـادل الخدمـات الالكترونيـة بين أجهـزة الدولة المختلفـة عن طريق شـبكة الانتـــرنت..واسـتناداً الى هذا التـعـــريف فـإن مـوقع «الحكومـة اليمنيـة الالكترونيـة» لايمت بأية صلة الى جنس الحكومات الالكترونية منذ بداية بثه خلال العام ٢٠٠٢م.

كمـا ان هذا الموقع الذي يبث باللغـتين العربية والانجـليزية لايقدم أية مـعلومات ذات قيـمة لمتصـفحيـه فضلاً عن اجـماع متصفحي الانترنت على تصنيفه كأسوأ موقع الكتروني يمني والاكثر تخلفاً بين المواقع العربية.

وللتـدليل عـلى ان هذا الموقع لم يحـدَّث منـذ بداية بثـه الى اليوم وآخـر تحديث كـان في تاريخ ١٧ / ١١ / ٢٠٠٢م وهو الأمـر الذي يجـعل من هذا الموقع مـصـدراً مضـللاً، حـيث ان الاستاذ عبدالقادر باجمال مـازل رئيساً للوزراء فيه، واعضاء الحكومة مازالوا اعضاء حكومته الأولى.

الرئيس مرشح الاصلاح

ومـازال البـرنامج الانتـخابي لرئيـس الجـمـهـورية هو ذلك البرنامج الذي كـان فيه الرئيس علي عـبدالله صالح مرشـحـاً للمؤتمر الشـعبي العام والتـجمع اليـمني للاصلاح والمجلس الأعلى للمعارضة.!!

كـما ان عـدد مـحـافظات الجـمـهـورية كمـا يعرضـها مـوقع «الحكومـة اليـمنيـة الالكتـرونية» «١٩» مـحـافظة فـقط لأن الصـفـحـات الخـاصـة بالمحـافظات لم تحـدث منذ ٢ / ١١ / ٢٠٠٢م.وعلى الرغم من ان هـذا الموقع قـد خـصص رابطاً لكل وزارة في الحكومة إلاّ انه وعند الدخول الى صفحة أية وزارة لاتجـد غيـر جملة واحـدة تتكرر في جـميع الصـفـحـات وهي «تحت الانشـاء» وهذه الجـملة مـازالت مكتـوبـة منذ العـام ٢٠٠٢م. وجـميع هـذه الشواهد بالاضـافـة الى عـدم صيـانة الموقع منذ تدشينه وعدم تحديثه تؤكد بأن مشروع «الحكومة اليمنية الالكترونية» قد تعثـر وتوقف العمل فيه بعد تدشينه مباشرة.

ولأن تصميم وبث هذا الموقع كان في اطار المرحلة الاولى من البرنامج الوطني لتقنية المعلومات الذي خصصت له الحكومة «٦٠» مليون دولار ليـنفذ على أربع مراحل بـدعم واشراف من قبل منـظمة «إسكوا» والبـرنامج الإنمائي للامم المتحـدة، فإن توقف العمل فـي موقع «الحكومة اليـمنية الالكتـرونية» دليل على تعـثر البرنامج الوطنـي لتقنية المعلـومات، ورغم انه تم استحداث قطاع جـديد في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات سمِّي بـــ«قطاع تقنية المعلومـات» وكلف بالاشراف على تنفيذ البرنامج الوطني لتقنية المعلومـات وموقع «الحكومة اليمنية الالكتـرونيـة» إلاّ ان هذا القطـاع لم يسـتطع النهـوض بهـذه المهمـة، ولأنه لايمتلك سوى ثلاثـة موظفين فقط وهـم «وكيلة وزارة مع مدير مكتبها ومهندس»..

كلام على الورق

سيمرة عبدالله وهي الوكـيل المساعد لقطاع تقنية المعلومات بوزارة المواصلات بالاضـافة الى كونها المدير العـام للبرنامج الوطني لتقنية المعلومات قالت :

– إن العـمل في موقع «الحكومـة اليـمنية الالكتـرونية» قـد تعثـر بسبب تعثـر التنفيذ لمشـروع البرنامج الوطني لتـقنية المعلومـات..وأوضحت ان هذا البرنامـج قد تعثـر لعدة اسـباب منها : عدم انشاء ادارة للبرنامج ومكتب خاص يكون هو الجهة التنفيذية في العمل والتنفيذ..

ورغم اعلان الحكومة ان «١٢» مليون ريال قـد صُـرفت لتنفيذ المرحلة الاولى من البرنامج وتصمـيم وتدشين موقع «الحكومة اليمنية الالكتـرونية» إلاّ ان سميرة عبـدالله أكدت بأن الموضوع مـجرد كـلام على الورق، نافيـة ان يكون هناك أي اعـتـمـاد مـيزانيـة للبـرنامج وقالـت : ان عدم اعـتـمـاد مـيزانيـة لادارة البرنامج كان سبباً في عدم الاتصال بجميع المؤسسات والجهات الحكومية لاشـراكها في عمليـة تفعيل موقع «الحكومـة اليمنية الالكترونية» وسبباً في عدم استكماله وتطويره..

واضافت : الموقع كان عبارة عن بداية يحتاج الى تطوير والى برامج وتطبـيقـات خـاصـة ويحـتـاج الى امكانات خاصـة لأن الانظمة تختلف من جهة الى أخرى.

التنفيذ الخاطئ

يتكون هيكل البـرنامج الوطني لتـقنيـة المعلومات ابتـداءً من أعلى الهرم من لجنة عليا يرأسـها رئيس مجلس الوزراء وسبع وزارات اسـاسيـة ثم تأتي لجنة التـسـهيل التـي يرأسـهـا وزير الاتصـالات وتقنية المعلومـات وتشـترك فيـها جـميع قطـاعات الدولة المخـتلفة ثم تأتي في قـاعدة الهـرم ادارة المكتب الوطني لتقنية المعلومات التي تعد الجهة المنفذة للبرنامج.

لكن –وبحسب افادة مدير عام البرنامج سـميرة عبدالله– فإن التنفيذ لم يتم فيه اشراك جـميع قطاعات الدولة، حيث قالت: ان البرنامج لم يـنفذ بالشكل لصحـيح وانه لابد من اشراك جـميع قطاعات الدولة في ادارته..

إنعدام الصيانة

تم تصميم مـوقع «الحكومة اليمنية الالكترونيـة» خلال العام ٢٠٠٢م من قبل المؤسـسة العامـة للاتصالات التي تعـاقدت مع شـركة «توليـد ج فـيو» التي تملك نظام «رابـد للنشر» وقـامت بعمل التصاميم وتعهدت بالصيانة الدورية للموقع.. ولكن ماذا حدث بعد ذلك.

المهندس بنـدر حـاتم وهو المهندس الوحـيـد في قطـاع تقنيـة المعلومات بـوزارة المواصلات علل لنا سبب عـدم وجود صيـانة دورية للموقع بالقول :

– ان الموقع موجود من قـبل وجود القطاع وأكد على ان الموقع يحتاج الى تفعيل من قبل جـميـع الجهات بحيث يتم ربط جميع المواقع الخاصة بالوزارات ببوابة الكترونية واحدة.

واوضح حاتم ان الاهتـمام والتنسـيق بين الجهات الحكومـية لادارة الموقع يجب ان يكون على مستـوى عال من خلال تشكيل لجنة مشـتركة لانجاز «الحكومـة اليمنية الالكتـرونية» ولو من خلال ربط الوزارات بالموقع تدريجياً..

امـا المهندس المختص بقطـاع الاتصالات مـحـمـد سعـدان وهو واحد من مجموع مهندسين تقـدموا بمقترحات لتطوير العمل في «الحكومة اليمنية الالكترونية» فقد افادنا :

– انه تقـدم بمقـتـرح حول الوسـائل والوسـائط والمدخـلات لتطوير العـمل في الحكومـة الالكترونيـة على أسـاس تصنيف المعاملات الحكومية الى عدة اقسـام وقال : نحن كمهندسين فيما يخص الناحية الفنية قدمنا دراسـات وتصورات ومقترحات عن كيفـية التعامل مع البـرامج والتطبيقات الحكومـة الالكترونية ولكن التنفيذ بيد الجهات العليا المسئولة عن المشروع.

هكذا تحول مشروع «الحكومة اليمنية الالكترونية» الى أطلال الكترونيـة مزعـجة لكل يمني يتـصفح شبكة الانتـرنت ونقطة سوداء إما ان يتم محوها وايقـاف بثه على شبكة الانترنت وإما ان يفعَّل كبوابة الكترونية لجـميع المواقع الحكومية وخصوصاً مواقع الوزارات التي تجاهلت المشروع.